

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19

أسوة بدول العالم، خلقت جائحة كوفيد-19 آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية عميقة في فلسطين شملت التراجع الحاد في الأنشطة الاقتصادية وانتشار عام لحالة عدم اليقين ثبطت عجلة الاستثمار، ناهيك عن الإجراءات الوقائية مثل فرض الإغلاقات التي هددت مصادر رزق العديد من الأسر الفلسطينية ودفعت عشرات الآلاف منها لما دون خط الفقر.

ولرصد التطورات خلال الأشهر الأولى من انتشار الوباء، نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح أعدده لقياس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. شمل المسح عينة من 9926 أسرة، وغطى فترة الإغلاق الممتدة ما بين 5 آذار - 25 أيار 2020. ومع أن النتائج التي خرج بها المسح مقلقة، إلا أن تخفيف الإجراءات الوقائية والقيود المفروضة على الحركة التي أقرتها الحكومة في وقت سابق أدت للتخفيف من حدة آثار الجائحة. وعلى الرغم من اتباع الإصابات بالفيروس منحنا تنازليا خلال تشرين أول، إلا أن ذلك لم يلغي الحاجة لإغلاقات محدودة النطاق في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لاحتواء الوباء. ويوفر المسح الذي يغطي فترة الإغلاق الذي فرض ربيع هذا العام مجموعة من المؤشرات الهامة حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي قد تنتج عن أي قرارات بفرض الإغلاق الشامل مستقبلا.

سوق العمل والأجور

وفقا لنتائج المسح، 14% من معيلي الأسر الفلسطينية توقفوا عن العمل خلال فترة الإغلاق، و13% منهم كانوا عاطلين عن العمل في فترة ما قبل الوباء. تمكنت النسبة المتبقية من مواصلة العمل، إلا أن قرابة 54% تغيّبوا عن أماكن عملهم خلال فترة الإغلاق (أي منعهم الإغلاق من العمل إلا أنه لم يتم تسريحهم). غالبية المعيلين الذين توقفوا عن العمل يعملون في القطاع الصناعي، مقابل 7% فقط في القطاع الزراعي. ولا تحدد النتائج المنشورة للمسح النسب المئوية للقطاعات الأخرى.

نظرا لانقطاع العاملين عن العمل خلال فترة الإغلاق، تلقى قرابة 23% فقط من المعيلين الرئيسيين العاملين بأجر أجورهم كالمعتاد، بينما تلقى 25% منهم أجورا مقطوعة، و52% منهم لم يتلقوا أي أجور (95% منهم يعملون في القطاع الخاص). يبدو جليا أن تأثير الجائحة على الضفة الغربية كان أشد وطأة من قطاع غزة، خاصة مع فقدان 61% من العاملين بأجر في الضفة مصدر دخلهم، مقارنة بـ 31% فقط في قطاع غزة، نظرا للانتشار المحدود للفيروس في القطاع خلال الفترة المشار إليها وصعوبة الحركة من وإلى القطاع التي تحد من إمكانية انتقال العدوى من مناطق أخرى.

أدى التراجع في العمل والأجور لانخفاض دخل 42% من الأسر الفلسطينية إلى النصف أو أكثر خلال فترة الإغلاق مقارنة بشباط/آذار (46% في الضفة الغربية و38% في قطاع غزة). وأشارت قرابة ثلثي الأسر (63%) أنه لا يمكنها تغطية نفقاتها المعيشية لأكثر من شهر واحد في حال تم فرض الإغلاق مجددا، و10% فقط يمكنها أن تغطي نفقاتهم لمدة أربعة أشهر أو أكثر.

كما بين المسح أن 58% من الأسر الفلسطينية عادة ما تقترض المال أو تشتري بالدين حتى تتمكن من تغطية نفقاتها المعيشية، كالمواد الغذائية وما إلى ذلك من الاحتياجات الأساسية. وقد ارتفعت هذه النسبة خلال فترة الإغلاق لحوالي 63%، مما اضطر 41% من الأسر لتخفيض إنفاقها على المواد الغذائية مقارنة بالأشهر السابقة للجائحة (شباط/آذار).

الوصول إلى الخدمات

وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حوالي 4% من الأسر التي احتاجت لرعاية صحية لم تتمكن من الوصول لهذه الخدمات. حيث ذكرت 39% من هذه الأسر أن المراكز الصحية والمستشفيات

النشرة 169

تشرين الأول 2020

التقارير الرئيسية

في 19 آب الماضي، قدم مكتب رئيس الوزراء عرضا لمشروع خطة السلطة الوطنية الفلسطينية للتعايف من آثار الجائحة بحضور ممثلين عن الوزارات الفلسطينية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعة من خبراء الاقتصاد والأكاديميين

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية في 20 أيلول 2020 عن نجاح الجهود المبذولة لتأسيس مشروع عنقود قلقيلية الزراعي الذي أطلق العام الماضي

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 438 نقطة في آخر يوم تداول، منخفضا بنسبة 3.2% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة 16.7% مقارنة بالشهر المناظر 2019

رفضت استقبال مرضاها، و23% عزوا السبب لعدم مقدرتهم على تغطية تكاليف هذه الخدمات، و11% منهم أفادوا بأنهم يخشون مغادرة منازلهم بسبب الحالة الوبائية.²

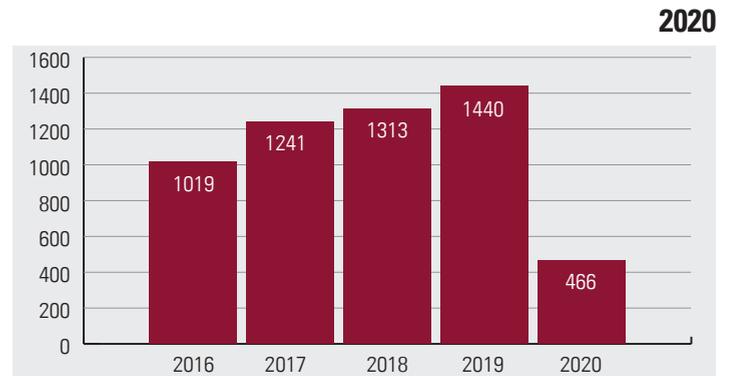
وعلى صعيد خدمات التعليم، أفادت حوالي 49% من الأسر التي لديها أطفال ملتحقين بالمدارس (بعمور 6-18 سنة) أن أطفالهم لم يتلقوا تعليمهم الدراسي خلال فترة الإغلاق. على مستوى المحافظات، كانت أعلى نسبة من الأسر التي لم تشارك في أنشطة تعليمية في الخليل (61%)، بينما كانت أقل نسبة من الأسر في القدس (15%). إضافة إلى ذلك، أفادت 49% من الأسر أن عدم الوصول لخدمات الإنترنت الملائمة كان السبب الرئيسي لعدم تلقي أطفالها خدمات التعليم عن بعد.³ ورغم أن غالبية الأسر الفلسطينية (80%) يتوفر لديها إنترنت، إلا أن 26% فقط يتوفر لديها جهاز حاسوب في المنزل.⁴ وترتفع هذه النسب بين الأسر التي لديها أطفال ملتحقين بالمدارس (ضمن الفئة العمرية 10-17 سنة): 86% لديها إنترنت و44% لديها جهاز حاسوب في المنزل. وتتمثل أهم أسباب ضعف وصول الأسر الفلسطينية للإنترنت في ارتفاع تكلفة خدمات الإنترنت وضعف البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة «ج» وعدم تمكن الجهات الفلسطينية المختصة من العمل على تطويرها بسبب القيود الإسرائيلية.

على صعيد برامج المساعدات والحماية الاجتماعية، يشير المسح إلى أن 15% من الأسر تلقت كوبونات طعام وطرود غذائية، و5% تلقت مساعدات نقدية، بينما 4% تلقت مساعدات من أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء.

السياحة

في 27 أيلول، والذي يصادف اليوم العالمي للسياحة من كل عام، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار بيانا صحفيا مشتركا استعرض آخر المستجدات في قطاع السياحة، والذي عانى من الآثار المدمرة للجائحة.⁵ وفق ما ذكر في البيان، تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 64% خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. كما تراجع عدد ليالي المبيت في الفنادق بنسبة 60% خلال نفس الفترة. وأدى ذلك لخسارة حوالي 10,000 شخص من العاملين في قطاع السياحة ووظائفهم خلال فترة الإغلاق، وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة 23% في عدد العاملين بالقطاع مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. وتشير تقديرات جهاز الإحصاء إلى أن خسائر القطاع قد تصل قرابة 1.15 مليار دولار مع نهاية العام، وتقدر حصة خسائر السياحة الوافدة من مجمل الخسائر بحوالي 1.02 مليار دولار مقابل 134 مليون دولار للسياحة المحلية (تراجع في الإيرادات بنسبة 68% مقارنة بالعام 2019).

الشكل (1): الإنفاق من السياحة الوافدة، مليون دولار، 2016-2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مبالغ العام 2020 تقديرية)

2 برغم ذلك، تظهر إحصائيات وزارة الصحة المتعلقة بنسب إدخال المرضى مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات في الضفة الغربية خلال الفترة من آذار إلى أيار تراجعا تراوح ما بين 30-45 خلال فترة الإغلاق.

3 www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_4-10-2020-covid-en.pdf

4 www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3738

5 http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_27-9-2020-tour-ar.pdf

مدينتي بيت لحم والقدس هما الأشد تأثرا بالجائحة لأنهما وجهة 81% تقريبا من السياح الوافدين إلى فلسطين. تقدر خسائر الفنادق السياحية في القدس الشرقية بنحو 145 مليون دولار.⁶ خلال العام الماضي، وظفت هذه الفنادق 8,800 عاملا وبلغت حصتها من إيرادات القطاع السياحي قرابة 176 مليون دولار. أما في مدينة بيت لحم، حيث يعد قطاع السياحة مصدر رزق 80% من سكان المدينة، فقد أدت الجائحة لإغلاق 70 فندقا في المدينة منذ آذار الماضي والتي توظف 3,000 عاملا. ويتوقع أن تصل خسائر الفنادق السياحية في بيت لحم لأكثر من 100 مليون دولار مع نهاية العام.⁷ هذا وطالت الجائحة منشآت القطاع السياحي في مدينة غزة أيضا، حيث أغلقت 500 منشأة مع بداية انتشار الوباء، مما أدى إلى انضمام أكثر من 7,000 عاملا لقافلة العاطلين عن العمل.⁸ أما المدن الأخرى مثل رام الله ونابلس شهدت تراجعا بنسبة 88% و60% في عدد زيارات السياح الوافدين على التوالي.⁹

كما أفاد العديد من العاملين في قطاع الضيافة والسياحة أنهم لم يتلقوا دعما من الحكومة أو «صندوق وقمة عز»،¹⁰ مستكربين عدم التزام الحكومة بعودها بمساعدة الشركات العاملة في القطاع للحصول على قروض بلا فوائد.¹¹

ويبدو أن تأثيرات الجائحة مشابهة للنتائج الأولية في دول الشرق الأوسط المجاورة. على سبيل المثال، تقدر خسائر قطاع السياحة المصري بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. أما في الخليج العربي، من المتوقع أن يخسر حوالي 400 ألف من العاملين في القطاع السياحي ووظائفهم إذا ما استمرت الجائحة لربيعين متتاليين من العام 2020.¹²

قطاع الإنشاءات

أدت الجائحة لتعطل أعمال قطاع الإنشاءات أيضا، حيث انخفض عدد رخص البناء بنسبة 45% خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع الأول، وبنسبة 46% مقارنة بالربع المناظر 2019.¹³ كما سجل مجموع مساحات الأبنية المرخصة من الجهات المختصة تراجعا بنسبة 48% و52% على التوالي.

خطة السلطة الفلسطينية للتعاي

في 19 آب الماضي، قدم مكتب رئيس الوزراء عرضا لمشروع خطة السلطة الوطنية الفلسطينية للتعاي من آثار الجائحة بحضور ممثلين عن الوزارات الفلسطينية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعة من خبراء الاقتصاد والأكاديميين. وأشار المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، الدكتور شاكر خليل، إلى أن الخطة تهدف لمعالجة التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بتوظيف حزمة من السياسات الاقتصادية ذات الصلة. وأضاف أن الحكومة الفلسطينية لم تتوانى عن بذل كل ما لديها من جهود للتصدي للجائحة، برغم مواردها المالية المحدودة.¹⁴ وتتضمن الخطة مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية، منها سياسات اعتمدها الحكومة الفلسطينية في مرحلة ما قبل الوباء، وأخرى تدابير مقترحة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحالية.

6 http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_27-9-2020-tour-ar.pdf

7 https://rb.gy/u7fx4h

8 www.xinhuanet.com/english/2020-09/18/c_139377119.htm

9 http://pnn.ps/news/544228

10 «وقف عز» هو صندوق أنشأته السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم أولئك الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب الأثر الاقتصادي لوباء COVID-19. تأتي المساهمات في الصندوق من تبرعات الأفراد والشركات الفلسطينية

11 www.maannnews.net/news/2014636.html

12 www.strategyand.pwc.com/m1/en/articles/2020/how-the-gccs-travel-and-tourism.html

13 www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_7-9-2020-buildingLic-en.pdf

14 www.palestineconomy.ps/ar/Article/f2739cy15889308Yf2739c 14

ستعمل السلطة الفلسطينية خلال العام القادم على حث البنوك على تسريع إتمام معاملات القروض وستواصل العمل على تنفيذ سياسات تشجع التوسع الائتماني، بما يشمل خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي والسيولة.

وعلى المدى المتوسط والطويل، تخطط الحكومة لوضع قانون خاص بالإفلاس لحماية حقوق الدائنين، وإنشاء مؤسسة لضمان قروض القطاع العام، وتسريع تسجيل الأصول المنقولة (الألات والمعدات وغيرها) وغير المنقولة (الأراضي والمباني،... الخ) بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة¹⁷، بما يُمكن الشركات والمؤسسات من استخدامها كضمانات للحصول على تمويل من القطاع المصرفي الرسمي.

القطاع الصناعي

وللحد من آثار الصدمة على القطاع الصناعي في المدى القصير، قدمت الحكومة مقترحاً بتقديم دعم بنسبة 50% من قيمة أجور العمال الذين فقدوا وظائفهم في القطاعات الفرعية المتضررة لمدة 3 أشهر. من المقترحات الأخرى الهادفة لتعزيز قدرات القطاع الصناعي، دعم أسعار الوقود في المحاجر ومصانع الحجر، والتي تبلغ حصتها 3.6% من إجمالي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (البالغة 14%); وإصدار قرارات فورية تلزم المؤسسات الحكومية باستخدام المنتجات الوطنية فقط عند طرح عطاءات للزبي المدرسي والعسكري. كما تدرس الحكومة حالياً إمكانية رفع نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي من مستواها الحالي والبالغ 5.3% إلى 10% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

على المدى المتوسط والطويل، تسعى الحكومة لتوسيع قائمة خيارات التمويل لشركات القطاع الصناعي، وإعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع، والمواءمة بين احتياجات التعليم العالي والمهني واحتياجات القطاع الصناعي بشكل أفضل، والبحث عن شراكات محلية وأجنبية للاستثمار في صناعات جديدة أو بهدف إعادة هيكلة الصناعات القائمة لزيادة قدرتها التنافسية.

القطاعات الأخرى المتضررة من كوفيد-19

- **قطاع السياحة:** خلال سنة واحدة، ستسعى السلطة الوطنية الفلسطينية لتخصيص مبالغ نقدية للعمال المهرة العاطلين عن العمل في هذا القطاع من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، وستخصص 750,000 دولار لصندوق إقراض مؤسسات الضيافة. خلال ثلاث سنوات، ستعمل الحكومة الفلسطينية على وضع خطة وطنية شاملة لتشجيع السياحة الداخلية وتأهيل القطاع.
- **القطاع الزراعي:** خلال العام القادم، ستقدم الحكومة إعانات مالية لصغار المزارعين. وخلال الثلاث سنوات القادمة سيتم تفعيل دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. وخلال السنوات الخمس المقبلة، سيقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة بنشر إحصاءات دقيقة وشاملة حول القطاع الزراعي لاستخدام الباحثين والأكاديميين لغايات وضع خطط وتدخلات فاعلة.
- **قطاع التجارة الداخلية:** خلال سنة واحدة، سيكون بمقدور الشركات المتضررة الوصول لقروض ميسرة تتراوح بين 5,000-50,000 دولار. كما ستعمل الحكومة على تسريع سن قانون الشركات الفلسطيني.

تشمل خطة الحكومة العمل بشكل مكثف لتطبيق استراتيجيات التنمية بالعناقد الاقتصادية خلال عام واحد، وترتكز محاور الخطة على تطوير القوانين الناظمة، والمؤسسات الداعمة، والتمويل والحوافز. كما تسعى للانتها من إنشاء كافة مرافق البنية التحتية والأطر القانونية لمشروع العناقد خلال ثلاث سنوات. والعناقد الاقتصادية هي عبارة عن تركب مجموعة من الشركات والمنشآت العاملة في قطاع معين في منطقة جغرافية محددة، وتجنبي هذه الشركات من تواجدها في هذه التجمعات بعض المكاسب الاقتصادية. ويمكن أن تضم هذه العناقد جميع التخصصات والمجالات والتي ترتبط مع بعضها في مجال عمل معين، بدء من موردي مدخلات الإنتاج وحتى الاتحادات العامة¹⁵.

خلال السنة الأولى، تشمل خطط الحكومة أيضا اعتماد خطة للتوزيع الكفوء لاستخدام الأراضي وتعزيز كفاءة هيئة الأراضي وتسوية المياه بهدف تسريع وتيرة العمل على مشروع تسوية الأراضي. وخلال خمس سنوات، تسعى الحكومة الفلسطينية لاستكمال مشروع تسوية 2,500 كيلومتر مربع من أراضي الضفة الغربية والذي تتوقع أن يضاعف حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة.

الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي

تخطط السلطة الوطنية الفلسطينية على المدى القصير إلى تفعيل وتحسين القوانين الخاصة بتحفيز الإنتاج وتشجيع الصادرات المحلية، والى فرض قيود فنية على الواردات من التجار الإسرائيليين، وفرض ضريبة دخل على العمال في إسرائيل، وتقليص الاعتماد على عملة الشيكال في المعاملات التجارية، ودراسة إمكانية منع العمال الفلسطينيين من العمل في المستوطنات الإسرائيلية. كما تخطط الحكومة لحشد الموارد المالية للاستثمار في مشاريع للتنمية المحلية ذات الأثر البعيد، مثل إنشاء مصنع للأسمنت، ومصفاة لتكرير النفط، ومشاريع الطاقة المتجددة.

وقد حددت الحكومة ضمن أهداف رؤيتها طويلة المدى (5 سنوات) ضرورة العمل على تقليص فاتورة وارداتها من إسرائيل بنسبة تتجاوز الـ 70% وتخفيض نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل بحوالي 10%. كما تأمل الحكومة الفلسطينية إيجاد وسيلة تمكنها من التحرر من بروتوكول باريس الاقتصادي¹⁶ والوصول لإطار عمل اقتصادي جديد مع إسرائيل يراعي المتطلبات التنموية للاقتصاد الفلسطيني.

المالية العامة

تشمل أهداف الحكومة الفلسطينية قصيرة المدى، ترشيد الإنفاق، والمحافظة على إيرادات الخزينة من خلال جمع الضرائب (ضريبة الدخل والقيمة المضافة) مقدما من الشركات التي لم تتأثر بالجائحة، والعمل على توسيع قاعدتها الضريبية، واتخاذ تدابير أخرى للحد من التهرب الضريبي والتسرب المالي. كما تدرس الحكومة الفلسطينية خيار تخفيض ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الإنتاج المحلي بنسبة تتراوح بين 1-4%، وإعفاء المنتجات الزراعية المحلية من ضريبة القيمة المضافة بشكل كامل.

على المدى المتوسط والطويل، تسعى الحكومة لوضع منظومة قانونية حديثة تأخذ بعين الاعتبار القيود الإسرائيلية. كما تهدف إلى إرساء ترتيب يفرض وجود الفلسطينيين على المعابر الحدودية لتنظيم تحصيل إيرادات المقاصة، ربما من خلال وساطة دولية على المعابر، وإصلاح النظام الضريبي وجهاز الجمارك.

www.fao.org/3/i1560e/i1560e.pdf 15

16 "بروتوكول باريس" هو الإطار الذي تحددت في ضمنه العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، والذي وُقِع في أيار 1994 وشكل هسفا من اتفاقية "أوسلو"

17 قرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول.

عنقود قلقيلية الزراعي

جاء إنشاء مشروع عنقود الزراعي في قلقيلية في خضم أوقات صعبة للغاية يمر بها القطاع الزراعي الفلسطيني. وفاقم وباء كوفيد-19 من الصعوبات التي يواجهها القطاع وأضاف إلى جملة التحديات التي تعيق تنمية القطاع الزراعي، كمحدودية الوصول للأراضي الزراعية والمياه، وتوسع المستوطنات، وإعاقة الوصول إلى مدخلات الإنتاج اللازمة، وهدم المنازل وإغراق السوق بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية.²⁵ وأفاد العديد من العاملين في القطاع الزراعي أنهم واجهوا تحديات إضافية بسبب الجائحة مثل صعوبة الوصول للمدخلات الزراعية الرئيسية، مثل عدم توافر العلف وارتفاع أسعاره، وإغلاق المعابر الحدودية، وتقليل ساعات العمل في السوق مما يحد من توفر مدخلات الإنتاج الزراعية. وأشار بعض المنتجين إلى تراجع الطلب أيضا.²⁶

بورصة فلسطين في أيلول 2020

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 438 نقطة في آخر يوم تداول، منخفضاً بنسبة 3.2% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة 16.7% مقارنة بالشهر المناظر 2019.²⁷ وقد تم تداول ما مجموعه 25.9 مليون سهم بقيمة إجمالية 59 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل ارتفاعاً بنسبة 386% و433% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

وفي أنباء ذات صلة، بلغ صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال النصف الأول من العام 2020 قرابة 77 مليون دولار، وهذا يشكل تراجعاً بنسبة 53% مقارنة بالربع المناظر 2019.²⁸ حققت 31 شركة من أصل 48 شركة مدرجة أرباحاً صافية بقيمة 85.7 مليون دولار، منخفضة بنسبة 49%. فيما بلغ إجمالي خسائر الشركات الخاسرة (وعدها أحد عشر) قرابة 8.3 مليون دولار، بزيادة قدرها 138%. ولم تفصح ست شركات عن بياناتها ضمن المهلة الزمنية المحددة.

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية في 20 أيلول 2020 عن نجاح الجهود المبذولة لتأسيس مشروع عنقود قلقيلية الزراعي الذي أطلق العام الماضي.¹⁸ وأشار إلى أن العنقود قد ساهم منذ إنشائه في أيلول 2019، بشق أكثر من 100 طريق زراعي، واستصلاح وتأهيل 1,822 دونم من الأراضي، وزراعة 43,550 شجرة مثمرة، وإيجاد 426 وظيفة مباشرة.¹⁹ كما زادت كميات مياه الري خلال العام الماضي لتصل قرابة 350 ألف لتر مكعب، تكفي لتغطي ما مساحته 800 دونم من الأراضي المروية. كما أنشئ 3 منشآت تعبئة والعديد من الوحدات الإنتاجية للجمعيات النسوية ضمن المشروع. حتى الآن، بلغ مجموع المستفيدين قرابة 9,000 شخص بعد استثمار قرابة 6.7 مليون دولار في المشروع، 4.3 مليون دولار منها عُطي من الموازنة العامة، فيما ساهم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالباقي.

وجاء عنقود قلقيلية ضمن «خطة الـ100 يوم الاقتصادية» التي أعلنت عنها السلطة الفلسطينية العام الماضي لتشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال نهج التنمية العنقودية.²⁰ ويهدف العنقود الزراعي في قلقيلية، والذي من المتوقع أن تصل مجموع استثماراته لقرابة 23 مليون دولار على مدار ثلاث سنوات،²¹ لتعزيز الميزة التنافسية للمنطقة من خلال تطوير الموارد الطبيعية للأراضي والموارد المائية، وبناء البنية التحتية اللازمة، وإنشاء مختبرات ومراكز أبحاث لتطوير الإنتاج الزراعي، وإنشاء خزانات للمياه ومرافق ومنشآت تبريد.²²

جدول (1): أهداف عنقود قلقيلية الزراعي ونسبة الإنجاز

الهدف	الإنجاز في العام الأول كنسبة من الهدف الكلي
توسيع رقعة الأراضي الزراعية المروية بنسبة 37%	800 دونم إضافي
زيادة كمية مياه الري لحوالي 8.2 مليون متر مكعب	5.12%
زيادة كمية الإنتاج الزراعي بنسبة 25-30%	لا يوجد معلومات
خلق 2,310 وظيفة دائمة و178,000 يوم عمل (وظائف مؤقتة)	4.18%
زراعة 180,000 شتلة شجر فاكهة، وخاصة الأفوكادو والأناناس، والمحاصيل شبه الاستوائية ²³	4.24%
زيادة رقعة الأراضي الزراعية بنحو 5,000 دونم	36%
شق وتأهيل 360 كيلومتر من الطرق الزراعية لخدمة 32,000 دونم	6.28%

المصدر: مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني وحسابات فريق البحث.²⁴

<http://library.mas.ps/files/1497.aspx?down=1> 25
www.fao.org/3/ca8714en/CA8714EN.pdf 26
<https://bit.ly/31g2scb> 27
<https://bit.ly/2H9xT08> 28

www.facebook.com/Dr.Shtayyah 18
www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/09/20/1368611.html 19
www.aa.com.tr/ar/1482623 20
www.aliqtisadi.ps/article/70454/ 21
www.alquds.com/articles/1567401305811314800/ 22
<https://bit.ly/3mtQrYJ> 23
<http://pmo.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/3naqeed3.pdf> 24



النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
 يمكنك إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org